

«الميثاق» تنشر نص رؤية المؤتمر الشعبي العام لمحتوى



حدد المؤتمر الشعبي العام عدداً من الحقائق والوقائع التي تشكل اجابات منطقية للقضية الجنوبية.. بل والأزمة اليمنية عموماً وذلك في إطار رؤيته المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني وبصورة تستوعب مختلف المعطيات التي تمثل المحتوى الوطني لهذه القضية وكذا الإسماني، الأمر الذي مثل قرارات سليمة لكافة التدياعات التي شهدتها الساحة اليمنية الجنوبية مؤكدة- أي رؤية المؤتمر- ان جميع الاخطار التي حدثت بالمحافظات الجنوبية وفي جزء كبير منها كانت هي في الاساس حصيلة صراعات القوى السياسية المختلفة على الحكم وتضارب المشاريع الثقافية وافتقار القوى للتجربة... «الميثاق» تنشر نص رؤية المؤتمر:

مقدمة :

الصراعات التي سقط ضحيتها «قطان» و«فيصل» و«هيثم» و«سالمين» شكلت أساساً للقضية الجنوبية

الأوراق المقدمة اعترفت أن أطرافاً عدة ساهمت في ظهور القضية الجنوبية

التي كانت مشهورة في وقتها (الهيلوكس الغمارتين) وظل هذا الطرف الأيديولوجي المتطرف مستمراً في عمله لشق الصف الوطني بين شريكي الوحدة ولم يوقفه ذلك حتى بعد انتخابات ١٩٩٣م التي أصبح بموجبها شريكاً في مجلس الرئاسة وفي الحكومة وظل على طبيعته من باب الطمع الأكثر للحصول على حصة أكثر. وكان يعتقد أن ذلك لم يتم إلا بإقصاء أحد شركائه وذلك برقع وتيرة الصراع مع أحد الشريكين وكان هدفه الرئيسي هو الحزب الاشتراكي اليمني وقد نجح في ذلك إذ كان هو السبب الرئيسي في الوصول إلى التراكمات التي فجرت حرب صيف ١٩٩٤م وكانت من أبرز المشاهد في هذا السلوك الجشع والمتطرف تلك الفتاوى الظالمة وعملياتها النهب والسلب الواسعة(التي سماها بالغنائم) والتي قام بها هذا الطرف والمحسوبين عليه للمؤسسات العامة في الجنوب والمعسكرات والمنشآت العامة والأراضي وحتى بعض بيوت قيادات الحزب الاشتراكي الخاصة، والتي مازالت تحت سيطرة بعض قياداته حتى اليوم.

لقد مارس هذا الشريك نفس الأسلوب في قضايا وطنية أخرى وكان فكره المتطرف سبباً لحروب صغرى الستة على سبيل المثال ، كما أنه لم يكتفِ بخروجه العلني من السلطة بعد انتخابات ١٩٩٧م بل ظل شريكاً رئيسياً في السلطة بشكل ظاهر وإن كان غير معلن ولا ننسى ما أعلنه رئيسه في عام ١٩٩٩م بأن الرئيس / علي عبدالله صالح هو مرشحهم ولا يعلم من

قبل الدخول في رؤية المؤتمر الشعبي العام لمحتوى القضية الجنوبية ، لا بد لنا أن نؤكد أن الجذور مرتبطة بأحداث تمت في الماضي وأصبحت حقائق وليست وجهات نظر، ومع قناعتنا أن السلطة في كل بلاد العالم لها أخطاء بغض النظر عن أسباب تلك الأخطاء التي تحدث نتيجة إضرار الحكم في أي مرحلة من مراحل التاريخ ، ولكن الشجاعة تقتضي الاعتراف بتلك الأخطاء مهما كانت مؤلمة وتحديد المسؤولية عنها ، وبالتالي فإننا كنا ننتمي من شركاء السلطة والحاكمين في الفترات المتعاقبة أن يتحلوا بنفس شجاعة المؤتمر الشعبي العام بالاعتراف بالمسؤولية كون أخطاءه هي الحكم في أي مرحلة تحمل مسؤوليتها من كان في الحكم في تلك المرحلة سواءً أطرافاً أو أطرافاً، وما كنا نتوقع من تلك الأطراف التي حكمت جنوب اليمن قبل الوحدة منفردة وبشاركت في حكم اليمن بعد الوحدة حتى عام ١٩٩٤م أن تتخلى عن مسؤوليتها عن أخطاء تلك المرحلة ومحاولة طمس حقائق التاريخ التي لا يستطيع أحد أن يخفيها أبداً مهما حاول. وقد لا نؤمن الحزب الاشتراكي بنفس درجة لومنا لغيره كوننا ننظر إليه أحياناً كطائر جريح تدفعه لبعض التصرفات الآمه وجراحه، لكن الأشد هو أيضاً محاولة بشريكة الحكم الرئيسي في شمال اليمن قبل الوحدة وكذلك الشريك في حكم اليمن بعد عام ١٩٩٠م والشريك الرئيسي المجه وأحياناً الأهم بعد ١٩٩٤م والذي ظل شريكاً فاعلاً بصور مختلفة منها المعلن وغير المعلن حتى ٢٠١١م مارس أن يتبرهن أيضاً عن مسؤوليته من الأخطاء التي ارتكبها ومن أهمها خلق الفتنة بين شريكي الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام وكان شغله الشاغل ليس الوقوف ضد الوحدة بعد تحقيقها ولكن الدأب ليلاً ونهاراً لإذكاء الخلاف والصراع بين شريكي الوحدة بأي ثمن لأهداف أنانية ضيقة بعيداً عن المصلحة العامة للوطن.

وكان ذلك الحزب الإسلامي الصاعد يحلم بأن يصل إلى السلطة بثبتي الطرق وأغلبها غير سلمية وغير مشروعة سواء بالتعبئة ضد شريكي الوحدة وخصوصاً الحزب الاشتراكي اليمني أو تكفير بعض قياداته ، بل ويعتقد الكثير من اليمنيين أنه من قام بدعم حلفائه المتطرفين والإيعاز لهم بتنفيذ اغتيالات ضد قيادات جنوبية أثناء الفترة الانتقالية وخصوصاً بعد فشل الذريع بإسقاط دستور دولة الوحدة الذي استفتي عليه في ٢٠ مايو ١٩٩١م الموافق ٧ ذو القعدة ١٤١١هـ، إضافة إلى شراء السلاح بشكل واسع وسيارات المطاردة



الطرف الذي فجر الفتنة بين شريكي الوحدة لا يريد أن يعترف بأخطائه

الفتاوى الظالمة وعمليات النهب والسلب في الجنوب كررها نفس الطرف في حروب صعدة

كان الشيخ عبدالله وأولاده وعلي محسن يمثلون شركاء في الحكم حتى 21 مارس

محتوى القضية :

ففي السنوات الأخيرة تضاءلت الكثير من الموارد المالية، وتراجعت معدلات الاستثمار وعائدات النفط لأسباب عدة، وازدادت مظاهر الفقر. بالرغم من أن الوطن اليمني قد تحمل عبء هذه التحولات غير الإيجابية في اقتصاد البلاد، ولكن المواطن في الجنوب الذي تعود على نظام اقتصادي مختلف عن النظام الاقتصادي الجديد المرادولة للوحدة تحمل العبء الأكثر لهذا الأثر.

قانوننا التأميم والإصلاح الزراعي صادرا الحقوق وأجبرنا التجار وملاك الأراضي على مغادرة الجنوب

مظالم ما قبل الوحدة وفتنات الحكم الائتلافي هي الأكثر ضرراً

أما الوجه الآخر لنشوء القضية الجنوبية في محتواها العام، ما بعد الوحدة فقد كان نتيجة متوقعة من أحداث التجربة الديمقراطية في اليمن عموماً والتي كان يعول عليها في خلق سبل أمنة للتداول السلمي للسلطة، وهو ما لم يحدث بصورة مثالية خلال العقد الماضيين، بالإضافة إلى عدم تنفيذ بعض بنود اتفاقية الوحدة والتي من أهمها دمج الجيش قبل الانتخابات النيابية الأولى، وهو الأمر الذي مهد لحرب ١٩٩٤م بعد انتخابات ١٩٩٣م.

بعد هذه المقدمات يمكننا الآن أن نقف على بعض مظاهر القضية التي تساعنا في فهم المحتوى المقصود من عنوان هذه الورقة، وذلك على النحو التالي:-

أولاً: أنها حركة احتجاج ظهرت في ٢٠٠٧م وتمتد جذورها إلى ما قبل الاستقلال مروراً بمراحل الصراع في الجنوب وانتهاء بأزمة ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، ساهم فيها العديد من فئات المجتمع في المحافظات الجنوبية والشرقية. واستقطبت ومازالت تستقطب حولها المزيد من الأنصار، بما في ذلك بعض القوى التي ناصرته الوحدة بقوة وإيادتها في السنوات الماضية، ويمثل الحراك

أو الزبائيد أو محاولات استثمارها لمقاصد ضيقة الأفق... نحاول هنا الاقتراب من القضية، بحثاً في محتواها وماهيتها. كثيراً ما نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية: ماذا تعني بالقضية الجنوبية؟ كيف نفهم مظاهرها العامة؟ وبالتالي ما هو محتواها؟ المؤتمر الشعبي العام يعتقد أن الحقائق والوقائع التالية تشكل اجابة منطقية على هذه الأسئلة.

لقد ارتكبت بحق أبناء المحافظات الجنوبية أخطاء كثيرة في المراحل السياسية التي أعقبت الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر وصولاً إلى الوحدة في ١٩٩٠م، وما زال الأخوة في الحراك السلمي الجنوبي يتحدثون في الفترة الراهنة عن انتهاكات تمارس بحقهم في عدن وغيرها من مناطق الجنوب.

ومن هنا فإننا في المؤتمر الشعبي العام ننظر إلى القضية الجنوبية في محتواها الوطني والسياسي والإنساني، انطلاقاً من حقائق الواقع وجودنا تمييز لفتحة عن أخرى على أساس زمني أو تصنيف وفق حجب التعاقب السياسي للسلطة، فالوعي بالقضية في أبعادها المختلفة شرط للوصول إلى الحقيقة.

إن القراءة السليمة للتداعيات التي شهدتها الساحة الجنوبية والتي نشأت منها القضية الجنوبية تؤكد أن جميع الأخطاء التي حدثت في المحافظات الجنوبية في جزء كبير منها كانت هي في الأساس حصيلة صراعات القوى السياسية المختلفة على الحكم، وتضارب المشاريع التنموية مع بعضها البعض، وكننتيجة لافتقار تلك القوى لتجارب سابقة في الحكم جراء الاحتلال البريطاني. فبالرغم من نجاح القوى الوطنية في الجنوب في بناء دولة يمنية في الشطر الجنوبي من الوطن بعد الاستقلال، إلا أن أحداثاً تجريبية الحكم والتحديات الداخلية والخارجية ذهبت بالتجربة نحو العنف، أدى بدوره إلى مزيد من العنف في الفترات اللاحقة.

كما لعبت الأوضاع الاقتصادية دوراً سلبياً في بروز القضية الجنوبية،

الثلاثي في الحكومة وشعور الحزب الاشتراكي اليمني بتراجع دوره في السلطة وإدارة البلاد.

ثم تراكمت الأسباب التي أوصلت القضية الجنوبية إلى صورتها الحالية، وكانت حرب صيف ١٩٩٤م. قد أضافت بعداً جديداً للقضية، خاصة وأن القوى التي أقصبت في المراحل التي سبقت إعلان الوحدة أرادت استعادة مكانتها. واسترجاع حقوقها المغتصبة، وكان من المحتمل اندلاع موجة عنف جديدة وقتها لولا الحكمة وإصدار قرار العفو العام مباشر، وكانت روح التسامح التي سادت آنذاك قد حمت البلاد والعباد من موجات عنف أخرى.

الأوضاع الاقتصادية لعبت دوراً سلبياً في بروز القضية

تبني الاشتراكية عرض طبقات وفتنات اجتماعية للعنف والملاحقة

واستقرت الأوضاع في البلاد وعاشت اليمن فترة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لم تعرفها من قبل. وأثبتت الوحدة أنها الأنجاز الأعظم للشعب اليمني في تاريخه المعاصر. وإن معظم الانجازات التي تحققت على مختلف الأصعدة تعود إلى تلك الفترة.

إننا في المؤتمر الشعبي العام ونحن نتناول القضية الجنوبية نحاول اليوم الاقتراب من محتواها، ونود الإشارة إلى إننا قد قمنا بتوزيع الأبعاد الثلاثة التي أقرت بمنهجية محتوى القضية الجنوبية على صفحات هذه الرؤية وفقراتها بطريقة عرض مجمل، ولأن للمحتوى علاقة بالجدور فإننا نتحدث عن مظالم ما قبل الوحدة وفتنات الحكم الائتلافي بعدها المعلنه وغير المعلنه كانت هي الفترة الأكثر ضرراً على

تشير الوقائع والأحداث إلى أن قضية الجنوب ليست قضية بين شمال اليمن وجنوبه كما يصورها البعض، بل هي قضية وطنية يمنية وفي أغلبها وليدة الظروف السياسية التي عاشها الجنوب منذ إعلان استقلاله الوطني عام ١٩٦٧م، وامتدت تداعياتها وترافقت معها إلى ما بعد إعلان الوحدة الاندماجية بين الشطرين عام ١٩٩٠م.

وازدادت تعقيداً بعد حرب ١٩٩٤م.

لقد تناولت الأوراق العديدة المقدمة لهذا الفريق جذور القضية، وعوامل نشوئها، واعترفت معظم هذه الأوراق أن أطرافاً عدة قد ساهمت في ظهورها على هذا النحو الذي نعيشه، رغم محاولاتنا -التي لا تدعمها الأحداث والوقائع- بتعيين كل الأسباب والدوافع إلى طرف سياسي بعينه.

قبيل الاستقلال في ١٩٦٧م، كان التسابق المحموم يجري بين فصليين رئيسيين من الحركة الوطنية المسيطرة على عدن ، في أكتوبر من نفس العام كانت معظم المناطق قد خضعت لسيطرة الجبهة القومية، وكانت جبهة التحرير حينها مازالت تقاوم للحظاظ على مكاسبها في عدن وبعض مناطق أخرى، كان الطرفان يخوضان معركة البقاء، غير أن الجبهة القومية تكتلت من حسم الصراع لصالحها، مما اضطر بريطانيون أن تسلم عدن للجبهة القومية.

أدى الصراع إلى إقصاء جبهة التحرير، وملاحقة عناصرها المتبقية في الجنوب، كان ذلك الصراع بداية لمرحلة من العنف تلتها مراحل عدة، ذهب ضحيتها قطان الشيعي، وفيصل عبدالمطيف وأزيح محمد علي هيثم لتبدأ مرحلة أخرى جديدة من الصراع سمتها الرئيسية التطبيقات النظرية المتطرفة، ختمت بنهاية سالم ربيع علي وعهد آخر من القادة، بعدها تسلم عبدالفتاح أمانة الحزب، ورئاسة الدولة، لكن سرعان ما اندلعت خلافات جديدة في الحزب أطيح فيها بعبدالفتاح اسماعيل، ولاحقاً بجلي ناصر محمد في أحداث يناير ١٩٨٦م المأساوية. والتي شلت فعالية الحزب، وأضعفت الدولة التي فقدت حينها نصيرها الدولي الاتحاد السوفيتي.

هذه الصراعات شكلت في مجموعها أساساً للقضية الجنوبية التي وقفنا على جذورها ونقف اليوم على محتواها، لكن ذلك كان فقط الجانب السياسي من هذا الصراع المحموم على السلطة، أما الجانب الاجتماعي فقد كانت أكثر عمقا، لقد أدى تبني الفكر الاشتراكي العلمي إلى زلزال طبقات عدت عن الحياة السياسية، وتعرضت فئات عدة، وأفراد لانتهاكات صارخة لحقوقهم المدنية، بل ومورست بحقهم أعمال عنف دعت الكثير ممن سلموا من الملاحقة إلى مغادرة البلاد.

كما غادرت البلاد طبقات التجار الكبار ومالكو الأراضي الزراعية بسبب قانوني التأميم والإصلاح الزراعي، واستقرت كل هذه الفئات في شمال اليمن أو دول الخليج، بحثاً عن الأمان ولقمة العيش.. كانت تلك هي فترة الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحتى ١٩٩٠م.

بعد ذلك تم توقيع اتفاقية الوحدة اليمنية بين قيادتي الشطرين ، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والاستفتاء على الدستور رغم وجود معارضة شديدة من بعض القوى المتطرفة، وما ترتب بعد ذلك على الانتخابات النيابية ١٩٩٣م وقيام الائتلاف

التي حدثت في المحافظات الجنوبية شاركت في حدوثها معظم القوى السياسية الفاعلة، والتي مارست الحكم قبل وبعد قيام الوحدة.

كما تعود في جانب منها إلى حداثة التجربة الديمقراطية في اليمن الموحد. وانخفاض مستوى الوعي بقيمة وعظمة منجز الوحدة.

وهي حركة بدأت بمطالب

إذو وكما أسلفنا فإن القضية الجنوبية حركة احتجاج شعبي تشارك فيها فئات عدة من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، وهي ليست قضية شمالية - جنوبية كما يحاول البعض تصويرها بل هي مشكلة وطنية تكونت بفعل عوامل الصراع السياسي في مراحل تطور الدولة اليمنية المختلفة، كما أنها قضية ناتجة عن بعض الأخطاء



التي حدثت في المحافظات الجنوبية شاركت في حدوثها معظم القوى السياسية الفاعلة، والتي مارست الحكم قبل وبعد قيام الوحدة.

كما تعود في جانب منها إلى حداثة التجربة الديمقراطية في اليمن الموحد. وانخفاض مستوى الوعي بقيمة وعظمة منجز الوحدة.

وهي حركة بدأت بمطالب

التي حدثت في المحافظات الجنوبية شاركت في حدوثها معظم القوى السياسية الفاعلة، والتي مارست الحكم قبل وبعد قيام الوحدة.

التي حدثت في المحافظات الجنوبية شاركت في حدوثها معظم القوى السياسية الفاعلة، والتي مارست الحكم قبل وبعد قيام الوحدة.

التي حدثت في المحافظات الجنوبية شاركت في حدوثها معظم القوى السياسية الفاعلة، والتي مارست الحكم قبل وبعد قيام الوحدة.